OIC/ACM-2017/CG-ROHINGYA/DEC

إعلان

فريق الاتصال المعني بمسلمي الروهينجيا

على هامش اجتماع التنسيق السنوي

19 سبتمبر 2017

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

إعلان فريق الاتصال المعني بمسلمي الروهينجيا في ميانمار

19 سبتمبر 2017

1. عقد فريق اتصال مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المعني بمسلمي الروهينجيا في ميانمار اجتماعه على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي المنعقد في نيويورك يوم 19 سبتمبر 2017، برئاسة معالي الأمين العام يوسف بن أحمد العثيمين.
2. أعرب الاجتماع عن بالغ قلقه إزاء الأعمال الوحشية المنهجية التي تُرتكب ضد جماعة الروهينجيا المسلمة في ميانمار والتي ترقى إلى عملية تطهير عرقي، لكونها تشكِّل انتهاكاً خطيراً وصارخاً للقانون الدولي، حيث إنها مسَّت أكثر من 370.000 من أفراد الروهينجيا شُرِّدوا قسراً إلى بنغلاديش وأُحرِقت منازلهم وأماكن عبادتهم.
3. دعا الاجتماع كذلك حكومة ميانمار إلى إصدار بيان رسمي عن أعداد الضحايا والنازحين من بين شعب الروهينجيا المسلم منذ اندلاع أعمال العنف.
4. دعا الاجتماع حكومة ميانمار إلى قبول بعثة تقصي الحقائق التي كلفها مجلس حقوق الإنسان الأممي بإجراء تحقيق شامل ومستقل في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.
5. حث الاجتماع حكومة ميانمار على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ومعاهدات حقوق الإنسان، واتخاذ جميع التدابير الكفيلة بإنهاء العنف فوراً، ومنع الاستخدام المفرط للقوة في حق المدنيين، ووقف أعمال التشتيت والممارسات التمييزية ضد مسلمي الروهينجيا، فضلاً عن المحاولات المستمرة لطمس هويتهم وثقافتهم الإسلامية، بما في ذلك شطبهم من قوائم الأسر المعيشية وهدم أماكن العبادة والمؤسسات والمنازل الخاصة بالأقليات المسلمة.
6. حثَّ الاجتماع حكومة ميانمار على القضاء على الأسباب الجذرية، بما في ذلك حرمان أقلية الروهينجيا المسلمة من الجنسية بموجب قانون الجنسية لعام 1982 الذي جعلها في

وضعية انعدام الجنسية وحرمها من حقوقها، وأدى إلى استمرار الحرمان والتمييز ضدها، وعلى العمل على إيجاد حل عادل ومستدام لهذه المسألة.

7. حث الاجتماع حكومة ميانمار على الامتناع عن إنشاء مخيمات جديدة للنازحين في شمال ولاية راخين، وعلى اتخاذ تدابير عاجلة لضمان عودة مستدامة للاجئين الروهينجيا ومسلمي الروهينجيا المشردين داخلياً وخارجياً إلى ديارهم في ولاية راخين في أمن وأمان وبكرامة وتوفير سبل العيش لهم.

8. رحَّب الاجتماع بتقرير لجنة ولاية راخين التي يرأسها السيد كوفي عنان الصادر في 24 أغسطس 2017، وحثَّ حكومة ميانمار على تنفيذ توصياته كاملةً وعلى نحو عاجلٍ ضماناً للاستقرار والسلم والرخاء في ولاية راخين، وذلك بالتشاور التام مع المجتمعات المعنية. ودعا الاجتماعُ الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم لتنفيذ هذه التوصيات من أجل إيجاد حل شامل للتحديات في ولاية راخين.

9. جدَّد الاجتماع دعوته لحكومة ميانمار إلى إحياء الاتفاق على فتح مكتب للشؤون الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي في يانجون بعد توقيع مذكرة تعاون مع المنظمة في هذا الصدد. ويتجلى الغرض من المكتب في تقديم المساعدة الإنسانية دون تمييز بين ضحايا العنف.

10. دعا الاجتماع حكومة ميانمار إلى وضع تدابير فورية وصارمة ضد أي تحريض على العنف الديني والعرقي على المستوى المجتمعي في البلاد، وذلك من أجل درء انتشار التطرف، كما دعاها إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستعادة السلم والوئام بين مكونات المجتمع كافة من خلال الحوار وعملية المصالحة الشاملة فيما يتعلق بجميع قطاعات مجتمع ميانمار، بما في ذلك التصدي لظهور خطاب الكراهية وانتشار الدعاية من جانب متطرفين يمينيين ضد سكان الروهينجيا.

11. حثَّ الاجتماع سلطات ميانمار على اتخاذ خطوات ملموسة للحيلولة دون تفاقم الأزمة الإنسانية في ولاية راخين وضمان حق كل فرد في العيش والتنقل دونما خوف أو اضطهاد بسبب الدين أو العرق.

12. دعا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى رفع جميع القيود المفروضة على حرية التنقل في ولاية راخين وضمان عملية تحقق شاملة وشفافة للمواطنة لا تترك أي فرد غير مسجل ولا تعوق حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.

13. دعا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي إلى مواصلة جهودها بالاقتران مع جهود الأمم المتحدة لضمان عودة جميع اللاجئين الميانماريين المشردين إلى ديارهم في ولاية راخين، مع تكثيف جهودها في المنتديات الدولية بغية تحقيق استعادة حقوق الجنسية والمواطنة للروهينجيا في ميانمار.

14. دعا الاجتماع المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل مع حكومة ميانمار لحماية الأقليات المسلمة في أراضيها.

15. رحَّب الاجتماع بالبيانات الصادرة عن مختلف الزعماء الدينيين والمجتمعيين الذين دعوا إلى الهدوء وأعربوا عن رفضهم لاستخدام العنف ضد المدنيين باسم البوذية.

16. أيَّد الاجتماع جهود الحوار الواسع بين الأديان وشجع حكومة ميانمار على دعم المبادرات التمهيدية لتعزيز الوئام بين الطوائف العرقية والطائفية، ودعا الدولَ الأعضاء إلى تسهيل مثل هذه المشاريع بالتعاون مع السلطات على الأرض.

17. أحاط الاجتماع علماً بأن المساعدة في مجال تطوير الهياكل الأساسية ومشاركة المجتمع المحلي ستكون أكثر فعالية في إحلال السلام في المناطق المتضررة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يضطلع البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي بدور أنشط في هذا المجال.

18. أعرب الاجتماع عن قلقه إزاء تدفق الروهينجيا بأعداد هائلة نحو بنغلادش وما يترتب عن ذلك من تداعيات إنسانية وأمنية على حكومة بنغلادش؛ معرباً كذلك عن تقديره للدول الأعضاء التي اتخذت إجراءات فورية ووفَّرت المساعدات الإنسانية للمخيمات في بنغلادش.

كما حثَّ الاجتماع الدول الأعضاء كافة على توفير ما يلزم من دعمٍ لبنغلادش لتمكينها من مواجهة تدفقات اللاجئين إلى أراضيها.

19. أعرب الاجتماع عن تقديره للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي قدمت المساعدة الإنسانية والإنمائية لشعب الروهينجيا، وشجَّع جميع الدول على بلورة مشاريع إنمائية توفر التعليم والخدمات الصحية والتدريب المهني الذي سيفيد جميع الأشخاص في ولاية راخين بغض النظر عن العرق أو الدين.

20. دعا الاجتماع كذلك الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة والمنظمات الإسلامية غير الحكومية إلى الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية السخية للتخفيف من معاناة النازحين واللاجئين من أبناء الروهينجيا، بما في ذلك من خلال دعم جهود البلدان المضيفة. وفي هذا الصدد، اتفق الاجتماع على مواصلة الجهود لتنسيق وإيفاد المعونة الإنسانية لإنقاذ الأرواح، ولا سيما الإمدادات الطبية والتغذوية إلى المناطق المتضررة في ميانمار. وبالإضافة إلى ذلك، حث الاجتماع جميع الدول على مواصلة تقديم جميع أشكال المساعدة الإنسانية والمساعدة الممكنة للمسلمين في ميانمار، ولا سيما إلى المشردين داخلياً واللاجئين الذين يعيشون خارج وطنهم، ويشمل ذلك جمع الأموال من أجل الإغاثة الإنسانية.

21. أكَّد الاجتماع استعداده، من حيث المبدأ، للتعاون الشامل مع حكومة ميانمار بغرض تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية.

وقد أعرب الاجتماع بشكل خاص عن استعداده للتعاون مع حكومة ميانمار في جهودها لتحسين الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في ولاية راخين، مع التأكيد على الضرورة المُلحَّة لإيجاد حلٍّ لوضع المواطَنة الخاص بأقلية مسلمي الروهينجيا.

وعليه، طلب الاجتماع من جميع الدول الأعضاء النظر في تقييد العلاقات الاقتصادية مع ميانمار، وفي تعليق اتفاقيات منح ميانمار وضع الأفضلية التجارية في السلع والخدمات، استناداً إلى تقييمها فيما يخص العودة الآمنة والكريمة للنازحين واللاجئين وكذلك وقف العنف والاضطهاد ضد أقلية مسلمي الروهينجيا.

22. حثَّ الاجتماع مجلس الأمن الدولي على اتخاذ إجراءات فورية بشأن مسألة الروهينجيا.

23. حثَّ الاجتماع كذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين على تبنّي قرارٍ بشأن ما تلقاه أقلية الروهينجيا من محنة في ميانمار.

24. طلب الاجتماع من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي القيام بالترتيبات اللازمة لزيارة وفد رفيع المستوى لميانمار لمناقشة الشواغل المشتركة والأزمات التي تواجه شعب الروهينجيا. وفي هذا الإطار، دعا الاجتماع حكومة ميانمار إلى استقبال الوفد وتسهيل الزيارة.

25. طلب الاجتماع من الأمين العام للمنظمة مواصلة بحث المبادرات الممكنة مع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للآسيان للانخراط مع حكومة ميانمار في تسوية محنة الروهينجيا.

26. طلب الاجتماع من فرق اتصال المنظمة في نيويورك وجنيف وبروكسيل عقد اجتماعات لاستعراض وضع أقلية الروهينجيا المسلمة واستكشاف الاستراتيجيات الممكنة لدى كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وغيرهما من المنظمات الدولية لإنهاء معاناة أبناء أقلية الروهينجيا المسلمة ورفع تقرير عن ذلك للأمين العام للمنظمة.

27. طلب الاجتماع من الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي مواصلة زيادة الوعي بوضع أقلية الروهينجيا المسلمة باعتبارها قضية تحظى بالأولوية على جدول أعمالها، ولاسيما خلال الدورات المقبلة لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في جنيف.